

التميمي: الاتفاقية الأمنية الخليجية ضمن أولويات الحكومة

# العبدالله: الترشيح لن يمس المواطن والأمر يتعلق بمجالات الهدر الزلزلة: رفض قاطع لأي حديث حكومي عن المساس برواتب المواطنين



نبيل الفضل وعبدالله التميمي ود. يوسف الزلزلة وكامل العوضي خلال الاجتماع



هند الصبيح ود. علي العمير والشيخ محمد العبدالله أثناء اجتماع لجنة الأولويات

وقضية الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها. من جهته، أعلن مقرر لجنة الأولويات البرلمانية النائب عبدالله التميمي عن عرض الفريق الحكومي للجنة أولويات الحكومة في دور الانعقاد الحالي، موضحاً أن اللجنة اطلعت على أولويات الحكومة الجاهزة وهناك مشاريع لدى الحكومة لم تنته منها بعد. وقال التميمي في تصريح للصحافيين: إن المشاريع الحكومية الجاهزة أدرجت على جدول جلسات مجلس الأمة، لافتاً إلى وجود مشاريع واقتراحات قانسون لطفل من خلال دمج وحتماً سنتوصل إلى صيغة نهائية للتوافق مع الحكومة بشأن المشاريع المتشابهة مثل قانسون الطفل من خلال دمج المشروع والاقتراح بتقرير واحد، وذكر التميمي أننا اطلعنا على أولويات الحكومة الـ 37 ولكنها أحيطت بالسرية والخصوصية نظراً لاحتشائية تغيير بعض المشاريع، مؤكداً أن الاتفاقية الأمنية الخليجية من ضمن أولويات الحكومة.

وأكد أن هناك أكثر من مشروع بقوانين مقدم من الحكومة يتعلق بالأمور الأمنية، وأنا اعتقد أن هذا الشيء أصبح ضرورة خصوصاً أخذت فترة طويلة لم تناقش الخطه، وبين أن اللجنة لديها قوانين كثيرة تحتاج إلى أن تكون من ضمن الأولويات ومجموعة منها انتهت بعض اللجان من تقديم تقاريرها وإيضاً هناك مجموعة من المشاريع بقوانين المطلوبة من الحكومة كأولويات اصلا لم تقدم للمجلس حتى ينظر المجلس فيها.

وتابع د.الزلزلة أن الأولويات الحكومية التي لم تصل إلى اللجنة الأمنية قدمت من قبل النواب وهي مجلس الأمة سيتم النظر فيها مؤخراً وذلك حتى يتم الانتهاء من الأولويات الجاهزة على طاوله لجنة الأولويات.

وأعلن أن الاجتماع المقبل مع الحكومة سيعد يوم الخميس المقبل بعد الجلسة وذلك حتى تستمر أيضاً في وضع آلية واضحة لموضوع الأولويات التي سيتم الاتفاق عليه فيما بعد. وفي سؤال صحافي حول حديث أحد المسؤولين في الحكومة بشأن خصم نصف رواتب المواطنين، قال د.الزلزلة: أي امر يتعلق برواتب المواطنين من قبل الحكومة بلا شك سيري رفضاً قاطعاً من دون استثناء.



هند الصبيح تهم بالدخول إلى اجتماع الأولويات



الشيخ محمد العبدالله يحمل أوراقه باتجاه الاجتماع

النائب د.يوسف الزلزلة انه تم الاتفاق مع الحكومة في اللجنة على أن الاقتراحات بقوانين التي قدمت من لجان مجلس الأمة ستكون على جدول الأولويات حتى يتم الاتفاق على أهمية القوانين التي ستعبر أولويات وبالإمكان مناقشتها حتى الانتهاء من تقاريرها، وأوضح د.الزلزلة أنه تم الاتفاق مع الحكومة بشأن جدول أعمال الجلسة المقبلة أن كل ما هو مدرج سيتم اكتماله في الجلسة أيضاً ستتم مناقشة مجموعة من الاتفاقيات الأمنية الخاصة بالشؤون الخارجية وهناك أيضاً 5 مراسيم بقوانين انتهت للجنة المالية من إعداد تقاريرها وتخص زيادة رؤوس الأموال والقطاعات التي تساهم فيها الحكومة، وأضاف أن قانون حقوق الطفل الذي تم الاتفاق مع الحكومة على أن لدينا اقتراحات مع مشروع حكومة خاص فيه يتم النظر فيه والطلب من لجنة شؤون الأسرة أن تنتهي منه خلال الأسبوعين حتى يعرض على جدول أعمال المجلس والتي تعتبر من الأولويات المعممة في

جدداً ولا يمكن أن تمر دون موافقات وزارة المالية أولاً ولجنة الميزانيات والحساب الختامي ثانياً ومجلس الأمة ثالثاً، فقضية الترشيح مرتبطة بحلقة متكاملة وتعاون كل الأطراف، فليس هناك استطاعة للترشيح، وشدد على أن الترشيح لن يمس المواطن الكويتي وإنما الحديث يتعلق بمجالات الهدر في الميزانية، فهناك أمور يتم الإنفاق عليها في الميزانية بالإمكان الاستغناء عنها وهذا هو مفهوم الترشيح. من جانبه، أكد رئيس لجنة الأولويات

قال وزير الدولة للشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله عقب حضوره اجتماع لجنة الأولويات البرلمانية أمس أن ما تم في اللجنة هو أن قدمت الحكومة مسودة لعدد كبير جداً من المشروعات الحكومية الواردة في لجان مجلس الأمة وعدد ليس يقلل من المشروعات التي تنوي الحكومة إرسالها إلى المجلس ويبلغ عددها نحو 180 مشروعاً، وفي المقابل استمعنا إلى رأي أعضاء اللجنة لمجموعة اقتراحات بقوانين وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر لاحقاً.

وسئل عن قوله سابقاً أن السكن وصلت العظم، وهل يعني ذلك نية الحكومة فرض رسوم؟ فقال العبدالله: ينبغي أن تكون واضحاً في مفهوم قول السكن وصلت العظم، فهذا مثل خليجي وعربي مشهور، وكان رداً على سؤال حول اقتراح سعر التعادل مع سعر البيع بالنسبة للنظ عندما يكون سعر التعادل في الميزانية الكويتية 75 دولاراً ويكون سعر الرقعة 125 دولاراً ففي هذه الحالة نترك للمشاهد أن ينتقي المثل المناسب لوصف هذا الموضوع.

وقال: لانسف اعطى التصريح أكبر من حجمه وايدى العبدالله سعادته بما أثر من حوار ونقاش حول هذا الموضوع، لاسيما أن الكويت دولة مصدرة للنظ وبالتالي ينبغي عليها أن تراعي اسعاره وآلية توزيع ايواب الميزانية حتى تستمر خيرات البلد على الأجيال القادمة.

وحول الانتقادات التي توجه دائماً لى تصريحاته، ذكر العبدالله انه سعيد بان يأخذ تصريح اي شخص حيزاً من المجال العام ويخلق جدلاً فكرياً فداً بالمتجتمعات المتحضرة يوجد ما يسمى بالتناطح الفكري.

وقال العبدالله: أقدر واحبي كل من وجه لي أي انتقاد، وواجبي ان اتوقع مثل هذه الانتقادات نظراً لقبولي بالعمل العام، وهو ما يفرض علي القبول بالزمن والشين وان كان أهل الكويت «ما يصدر منهم شي شين».

وسئل عن وجود تعاون حكومي نيابي حول قضية الترشيح، فأجاب العبدالله: أن هذه القضية ذات عنوان كبير

## لا توجد مؤشرات لحل المجلس أو أسباب تصب في هذا الاتجاه عبدالصمد: إن صح القول بتقديم الحكومة 180 مشروعاً فهذا يعني أنه لا أولويات لديها

شخص له حرية نقده ولكن يفترض ان يكون نقدا موضوعياً لأعمال المجلس لا نقد لأشخاص معينة. وتابع عبدالصمد: في المجلس الممثل الأول هناك بعض زعماء من كانوا يسعون بالمعارضة كانت لديهم النية باقتراح قانون بشأن معاقبة من يطلب بحل مجلس الأمة أو مجرد أن يتحدث عن الحل.

وحول الشائعات الحالية بقرب حل مجلس الأمة قال عبدالصمد لا يوجد أي مؤشرات أو أسباب تصب في هذا الاتجاه نهائياً في الوقت الحالي، وتمنى ان يستمر المجلس إلى نهاية الفصل التشريعي، مؤكداً ان للجميع الحق في نقد المجلس سواء بشكل عام أو بانتقاد كل عضو في حد ذاته، داعياً النواب إلى الايقاع في الأخطاء التي وقع فيها الغير قبلمه.

وقال عبدالصمد: ان صح القول ان الحكومة قدمت 180 مشروعاً إلى لجنة الأولويات فهذا يعني انه لا أولويات لديها.

على حدة. وطلب بضرورة ان يكون هناك نوع من الرونة مع بعض القضايا الاستثنائية الطارئة يمكن تقديمها على كل الأولويات الموجودة حسبما تقتضيه الظروف.

وكشف عبدالصمد ان هناك قضية أساسية تؤثر في اختراق النواب وهي المجاملة بين النواب، داعياً إلى التخفيف من المجاملات في هذا الصدد والالتزام بالأولويات المحددة.

وحول الهجوم على مجلس الأمة من قبل البعض والطنن فيه قال عبدالصمد كل مجلس له معارضون فهناك من يرى ان هذا المجلس لا يحقق مصالحة الوطن من الطبيعي ان يكون هناك خصوم لمجلس الأمة.

وأوضح ان ما تم تسريبه بأن المجلس سيغير اللائحة ويقترح قوانين تمنع نقده فهذا الكلام غير صحيح بل وستكون ضده فالبرلمان جاء من الشعب وبالتالي أي

قال النائب عدنان عبدالصمد انه قد سبق وحاولت مجالس أخرى تشكيل لجنة للأولويات يتم من خلالها تحديد أولوياتها ولكن تطرأ ظروف في بعض الأحيان بحيث تأتي بأولوية جديدة تسبق كل الأولويات الموجودة وبالتالي هذا شيء طبيعي، وقال عبدالصمد في تصريح للصحافيين لقد طلبنا في أكثر من مرة بان يتم الالتزام بالأولويات مع نوع من الرونة، مشيراً إلى انه في ظل تشكيل لجنة الأولويات المؤقتة نأمل ان تحول إلى دائمة خاصة ان هناك توجه بان تشكل لجنة الأولويات في اللائحة الداخلية للمجلس وان يكون رئيسها عضواً في مكتب المجلس، مشيراً إلى ان ذلك يعني نوعاً من المؤسسة بالنسبة للجنة الأولويات، وتمنى عبدالصمد في دور الانعقاد الحالي ان يكون الالتزام أكثر بالنسبة للأولويات، خاصة ان كل اللجان البرلمانية وصلتها كتب من لجنة الأولويات تطلب بتجميع أولويات كل لجنة

لا توجد مؤشرات لحل المجلس أو أسباب تصب في هذا الاتجاه عبدالصمد: إن صح القول بتقديم الحكومة 180 مشروعاً فهذا يعني أنه لا أولويات لديها

شخص له حرية نقده ولكن يفترض ان يكون نقدا موضوعياً لأعمال المجلس لا نقد لأشخاص معينة. وتابع عبدالصمد: في المجلس الممثل الأول هناك بعض زعماء من كانوا يسعون بالمعارضة كانت لديهم النية باقتراح قانون بشأن معاقبة من يطلب بحل مجلس الأمة أو مجرد أن يتحدث عن الحل.

وحول الشائعات الحالية بقرب حل مجلس الأمة قال عبدالصمد لا يوجد أي مؤشرات أو أسباب تصب في هذا الاتجاه نهائياً في الوقت الحالي، وتمنى ان يستمر المجلس إلى نهاية الفصل التشريعي، مؤكداً ان للجميع الحق في نقد المجلس سواء بشكل عام أو بانتقاد كل عضو في حد ذاته، داعياً النواب إلى الايقاع في الأخطاء التي وقع فيها الغير قبلمه.

وقال عبدالصمد: ان صح القول ان الحكومة قدمت 180 مشروعاً إلى لجنة الأولويات فهذا يعني انه لا أولويات لديها.

على حدة. وطلب بضرورة ان يكون هناك نوع من الرونة مع بعض القضايا الاستثنائية الطارئة يمكن تقديمها على كل الأولويات الموجودة حسبما تقتضيه الظروف.

وكشف عبدالصمد ان هناك قضية أساسية تؤثر في اختراق النواب وهي المجاملة بين النواب، داعياً إلى التخفيف من المجاملات في هذا الصدد والالتزام بالأولويات المحددة.

وحول الهجوم على مجلس الأمة من قبل البعض والطنن فيه قال عبدالصمد كل مجلس له معارضون فهناك من يرى ان هذا المجلس لا يحقق مصالحة الوطن من الطبيعي ان يكون هناك خصوم لمجلس الأمة.

وأوضح ان ما تم تسريبه بأن المجلس سيغير اللائحة ويقترح قوانين تمنع نقده فهذا الكلام غير صحيح بل وستكون ضده فالبرلمان جاء من الشعب وبالتالي أي

قال النائب عدنان عبدالصمد انه قد سبق وحاولت مجالس أخرى تشكيل لجنة للأولويات يتم من خلالها تحديد أولوياتها ولكن تطرأ ظروف في بعض الأحيان بحيث تأتي بأولوية جديدة تسبق كل الأولويات الموجودة وبالتالي هذا شيء طبيعي، وقال عبدالصمد في تصريح للصحافيين لقد طلبنا في أكثر من مرة بان يتم الالتزام بالأولويات مع نوع من الرونة، مشيراً إلى انه في ظل تشكيل لجنة الأولويات المؤقتة نأمل ان تحول إلى دائمة خاصة ان هناك توجه بان تشكل لجنة الأولويات في اللائحة الداخلية للمجلس وان يكون رئيسها عضواً في مكتب المجلس، مشيراً إلى ان ذلك يعني نوعاً من المؤسسة بالنسبة للجنة الأولويات، وتمنى عبدالصمد في دور الانعقاد الحالي ان يكون الالتزام أكثر بالنسبة للأولويات، خاصة ان كل اللجان البرلمانية وصلتها كتب من لجنة الأولويات تطلب بتجميع أولويات كل لجنة

الجنة المالية لديها قوانين مهمة ستدرج الاتفاقية الامنية موجودة ضمن الاولويات والخارجية ارسلته كاولوية ومرج على جدول الجلسات 37 مشروع قانون قدمتها الحكومة. وسئل عما ذكره وزير التجارة عن استعداد الكويتيين للتنازل عن نصف رواتبهم في حال تأثر انخفاض اسعار النفط عن ميزانية الدولة فرد التميمي: إذا رجعنا إلى النطق السامي لصاحب السمو الأمير فإنه أكد على ترشيح الإنفاق وفي الوقت نفسه طالب بعدم مس قوت المواطنين الكويتيين. وعماد يرد بخصوص إبطال المجلس، أجاب التميمي بأن ما يكتب في مواقع التواصل الاجتماعي لا تعامل معه بمحمل الجد وليس مصدراً بالنسبة لي وعموما المحكمة الدستورية حصنت الصوت الواحد وما يرد أضغاث أحلام.



عدنان عبدالصمد

## كرم ضباطا وضباط صف منتدبين ونقل إليهم شكر الرئيس الغانم الوقيت: دعم لا محدود من قيادة الحرس الوطني لحرس مجلس الأمة



العميد خالد الوقيت متوسلاً الضباط المكرمين

إنني أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى سمو الشيخ سالم العلي رئيس الحرس الوطني، والشيخ مشعل الأحمد نائب رئيس الحرس الوطني، ووكيل الحرس الوطني الفريق ناصر الدعي، نظراً للدعم اللامحدود الذي يقدمونه لحرس مجلس الأمة، ولما يولونه من رعاية

التي حظوا بها من قبل الحكومة في تقديم ما هو مهم من التشريعات. وقال د.الزلزلة: أسجل شكري وتقديري للحكومة لأنها بالفعل وضعت في الاعتبار أن لدينا ما يقارب 7 قوانين مرتبطة بالقضايا الأمنية، وأكد أن ما يقارب 8 اقتراحات بقوانين من القضايا الحكومية قدمت من قبل النواب وهي مجلس الأمة سيتم النظر فيها مؤخراً وذلك حتى يتم الانتهاء من الأولويات الجاهزة على طاوله لجنة الأولويات.

وأعلن أن الاجتماع المقبل مع الحكومة سيعد يوم الخميس المقبل بعد الجلسة وذلك حتى تستمر أيضاً في وضع آلية واضحة لموضوع الأولويات التي سيتم الاتفاق عليه فيما بعد. وفي سؤال صحافي حول حديث أحد المسؤولين في الحكومة بشأن خصم نصف رواتب المواطنين، قال د.الزلزلة: أي امر يتعلق برواتب المواطنين من قبل الحكومة بلا شك سيري رفضاً قاطعاً من دون استثناء.

كرم الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة بالإبانة العميد خالد خلف الوقيت عدداً من الضباط وضباط الصف من منتدبي الحرس الوطني المنتدبين لحرس مجلس الأمة، وذلك لتميزهم في عملهم الأمني وإخلاصهم في أداء واجباتهم المنوطة بهم.

ونقل العميد خالد الوقيت للمكرمين تحيات وشكر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وتمنياته لهم بالنجاح والتوفيق في القيام ب مهامهم الموكلة إليهم، مؤكداً تقديره لكل من يقوم بدوره ويساعد في حفظ أمن الوطن وسلامته.

ودعا المكرمين إلى المزيد من البذل والعطاء، وأن يكون التكريم دافعاً ومحفزاً لهم لإحراز المزيد من النجاح في حياتهم العملية خاصة أنهم يضطلعون بمهمة جليلة ألا وهي حماية مقدرات الوطن والدود عن ترابه.

## حماد: يعتبر شرطاً لحصول الزائر على تأشيرة الدخول «الصحية» تتجه لإقرار قانون التأمين الصحي على الأجانب



د. منصور الظفيري وخليل الصالح وسعد الخنفر وسعدون حماد أثناء اجتماع اللجنة الصحية

تأمين صحي على كل زائر للكويت كشرط لحصوله على تأشيرة الدخول. وأضاف في تصريح صحافي ان اللجنة استمعت في اجتماعها أمس الى ملاحظات

توقع مقرر لجنة الشؤون الصحية البرلمانية النائب سعدون حماد ان تقر اللجنة في اجتماعها المقبل مقترحا بتعديل قانون التأمين الصحي على الأجانب ينص على فرض

تأمين صحي على كل زائر للكويت كشرط لحصوله على تأشيرة الدخول. وأضاف في تصريح صحافي ان اللجنة استمعت في اجتماعها أمس الى ملاحظات